مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

سلسلة إصدارات وحدة الدراسات الاقتصادية



سلاح التدفقات المالية وصراع الممرات الإقليمية:

دراسة في آليات التحوط والردع المتقاطع للأمن القومي العراقي

الدكتور محمد حمزة علوان

دكتوراه في العلوم السياسية-العلاقات الاقتصادية الدولية/جامعة النهرين

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة العلاقة العضوية بين أدوات الإكراه المالي الدولية وصراع الممرات اللوجستية في المنطقة، وأثر هذا التقاطع الحاد على بنية الأمن القومي العراقي. تنطلق الورقة من تشخيص أزمة الانكشاف النقدي الناجمة عن القيود على سعر الصرف ومعايير الامتثال للدولار، لتصل إلى ربطها بالسباق الجيواقتصادي المحتدم بين المشاريع الإقليمية الناشئة؛ لا سيما في المفاضلة الاستراتيجية بين مشروع "طريق التنمية" وممر "IMEC".

تؤكد الدراسة أن الارتهان العراقي أحادي المصدر لعوائد النفط المقوّمة بالدولار يشكل خللاً هيكلياً يهدد القرار السيادي. وبناءً عليه، تطرح الورقة إطاراً تطبيقياً يقارن بين "التحوط الاقتصادي" لتنويع الشراكات والأصول المالية، وبين "الردع المتقاطع" (Cross-Domain Deterrence) الذي يعيد استثمار الجغرافيا والقناة الجافة كأوراق مناورة وضغط متكافئة. وتختتم الورقة بوضع خارطة إجرائية مقسمة على مراحل (2026–2030) تشمل آليات تنفيذية للمقاصة بالعملات المحلية، إدارة المحافظ السيادية، وتأمين الأفضلية التشغيلية لميناء الفاو الكبير.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي العراقي؛ الإكراه المالي؛ طريق التنمية؛ ممر IMEC؛ التحوط الاقتصادي؛ الردع المتقاطع؛ الجيو اقتصاد.

Executive Summary

This study examines the complex interplay between financial coercion mechanisms and regional logistics corridor competition, analyzing their implications for Iraqi national security. The paper addresses the vulnerability of the domestic economy to foreign exchange constraints and dollar-clearing compliance standards, while evaluating the geo-economic rivalry between emerging transit infrastructure routes—specifically contrasting Iraq's "Development Road" with the India-Middle East-Europe Economic Corridor (IMEC).

The findings demonstrate that Iraq's single-asset reliance on dollar-denominated oil revenues constitutes a structural vulnerability. To mitigate these risks, the paper proposes a "Geo-Economic Hedging" framework to diversify financial channels alongside an operational doctrine of "Cross-Domain Deterrence" that leverages Iraq's geographic nexus and transit assets as counter-coercion tools. Finally, a phased execution roadmap (2026–2030) is presented, providing policy mechanisms for currency clearing, sovereign portfolio diversification, and optimizing the operational efficiency of the Grand Faw Port and the Dry Canal network.

Keywords: Iraqi National Security; Financial Coercion; Development Road; IMEC Corridor; Geo-Economic Hedging; Cross-Domain Deterrence; Geoeconomics.

أولاً: المقدمة

تجاوز مفهوم الأمن القومي في الدراسات الاستراتيجية المعاصرة الأطر الكلاسيكية المحصورة في المواجهة العسكرية المباشرة، ليتحول نحو استثمار "الأدوات غير المتماثلة"، وفي مقدمتها الإكراه المالي والهندسة الجيواقتصادية التي أصبحت عنواناً للسيطرة في النظام الدولي (Blackwill & Harris, 2016, pp. 24–30).

لقد أضحى مفهوم "استغلال الاعتماد المتبادل كسلاح" (Weaponized Interdependence) المحور الأساس في شبكات النفوذ؛ إذ توظف القوى الكبرى مراكز سيطرتها المصرفية وشبكات العبور والترانزيت لفرض قيود نقدية ولوجستية تخترق سيادة الدول الريعية وتُقيّد خياراتها الاستراتيجية، وفي الحالة العراقية يتقاطع هذا الضغط النقدي المتمثل في منظومات الامتثال الصارمة، شروط المنصة الإلكترونية، ونوافذ التحويل بالدولار، مع صراع جيوسياسي محتدم على رسم خارطة الممرات التجارية الإقليمية (World Bank Group, 2024, pp.

35–42)، فبينما يراهن العراق على "طريق التنمية" وميناء الفاو لكسر عزلته الجيواقتصادية وتنويع موارده غير النفطية (Hasan, 2023, pp. 8–14)، تتسابق قوى إقليمية ودولية لفرض مسارات بديلة - كـ ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا (IMEC) - بهدف تحييد الدور العراقي وإبقائه رهيناً للانكشاف المالي والاقتصادي (Yeşiltaş & Kurum, 2024, pp. 28–34).

تتأتى إشكالية هذه الدراسة من اتساع الهوة بين طبيعة التهديدات المركبة الموجهة للأمن القومي العراقي وبين قصر أدوات المواجهة الحكومية على السياسات التقليدية (Dodge, 2021, pp. 165–170)، وهو ما تبلور في تساؤل مركزي: كيف تنعكس أدوات الإكراه المالي وضغوط ممرات الترانزيت المتقاطعة على استقلالية القرار السيادي العراقي، وما المعالجات العملية اللازمة لتحقيق التحوط الاقتصادي والردع المتقاطع؟ وتفرع عن ذلك إشكاليات إجرائية تقيس كفاءة استخدام أدوات الامتثال المصرفي كضغط ناعم، وتداعيات صراع الممرات، ورصد المقومات التنظيمية والمالية لبناء صناديق تحوط استراتيجية تحصن المؤسسات (Lindsay & Gartzke, 2019, pp. 201–210).

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الأزمات النقدية العراقية (World Bank Group, 2024, pp. 50–55) أو مشروع طريق التنمية بمعزل عن السياق الجيواقتصادي الأوسع، تظل المكتبة البحثية تفتقر إلى مقاربة مدمجة تربط التفتيش المالي الدولي بجغرافيا الترانزيت ضمن إطار نظري يختبر إمكانية توظيف "الردع المتقاطع" (Cross-Domain Deterrence) في بنية دولة ريعية تعاني من اختلالات هيكلية وتشوهات مؤسسية (Dodge, 2021, pp. 171–175; Mansour, 2023, pp. 42–48)، وهي الفجوة البحثية التي تعالجها هذه الدراسة عبر قراءة تطبيقية مدعومة بالبيانات، مفترضةً أن انتقال صانع القرار نحو استراتيجية مزدوجة ترتكز على (التحوط المالي الذاتي لحماية النواة الصلبة للاقتصاد) متوازنة مع (استثمار الموقع الجيواقتصادي كأداة ردع متقاطع)، سيُفضي حتماً إلى مضاعفة كلفة الإكراه الخارجي وتثبيت استقلالية القرار الدستوري للدولة.

ثانياً: منهجية البحث وحدود الدراسة

لتحقيق رصانة التحليل والعمق الاستراتيجي، تتبنى الدراسة مقاربة منهجية ثلاثية الأبعاد تتكامل فيها الأدوات الوصفية مع النماذج التحليلية القياسية؛ إذ يرتكز المرتكز الأول على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك المفاهيم الجيواقتصادية ورصد آليات التحكم بالتدفقات وسلاح الشبكات المصرفية الدولية. وفي المسار الثاني،

تستخدم الدراسة منهج تحليل أصحاب المصلحة (Stakeholder Analysis) لتعقب حركية الفواعل المحلية، الإقليمية، والدولية، وتحديد تقاطعات النفوذ ومناطق الصراع بين مشروعي طريق التنمية والممرات المنافسة. أما المسار الثالث، فيقوم على مقاربة مصفوفة المخاطر والردع المتقاطع (Risk Matrix & Cross-Domain Deterrence) لتوليد نموذج تطبيقي يقيس التهديدات المركبة ويصيغ بدائل الاستجابة الجيواقتصادية.

وعلى مستوى الحدود الموضوعية، تتمركز الدراسة حصراً عند تقاطع السياسات المالية والنقدية مع مشاريع الربط القاري للترانزيت وانعكاساتها المباشرة على أمن الدولة واستقرار قرارها السيادي. في حين تغطي الحدود الزمنية الفترة الممتدة من إرساء آليات الامتثال المصرفي الصارمة عبر المنصة الإلكترونية للبنك المركزي وتدشين أعمال طريق التنمية وصولاً إلى الراهن السياسي والاقتصادي.

أما الحدود المنهجية، فتصارح الدراسة قارئها بطبيعة التحديات المرتبطة بشح البيانات المالية الموازية وتذبذبها، فضلاً عن سيولة البيئة السياسية العراقية؛ وهو ما يضع فرضية تطبيق "الردع المتقاطع" تحت محك قدرة المؤسسات السيادية على توحيد مركز القرار وضبط إيقاعه حيال الضغوط الخارجية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للأمن الجيو اقتصادي والردع المتقاطع

◆ المبحث الأول: آليات الإكراه الجيو اقتصادي: التدفقات النقدية وصراع الممرات

ترافق التحول المفصلي في بنية الصراعات الدولية مع تراجع الجدوى المباشرة وارتفاع كلفة استخدام القوة العسكرية الصرفة، ليحل محلها إشهار الأدوات الاقتصادية، التجارية، والنقدية لفرض الإجبار السياسي؛ وهو التطور النظري الذي صاغه مستشار الأمن القومي الأمريكي إدوارد لوتواك بمفهوم "الجيواقتصاد" (Luttwak, 1990, pp. 17–20). وفي أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة، تجاوز الحقل الجيواقتصادي غايات الرفاه الكلاسيكي والمنافسة التجارية المفتوحة، ليتجسد في هندسة نقدية ولوجستية توظف التدفقات المالية وعقد الترانزيت كأدوات ضغط ومساومة جيوستراتيجية (Blackwill & Harris, 2016, pp. 24–30).

تستند مأسسة الإكراه المالي الحديث إلى ما يُعرف بـ "سلاح الاعتماد المتبادل" (Weaponized Interdependence)؛ إذ تستثمر القوى المهيمنة مركزيتها في تشغيل البنى التحتية للنظام المالي العالمي- كنظام

المقاصة الدولي (SWIFT) أو منظومات الرقابة الصادرة عن الخزانة الفيدرالية - لتحويل شبكات الحوسبة المصرفية إلى "نقاط اختناق استراتيجية" (Farrell & Newman, 2019, pp. 45–52). وتمنح هذه المركزية صانع القرار الدولي قدرات مزدوجة تتمثل في "تأثير الرقابة" (Panopticon Effect) لتتبع مسارات الأموال وكشفها، و"تأثير المنع" (Hub-and-Spoke Disruption) لشل الوصول إلى الأصول أو خنق السيولة النقدية للدول المستهدفة (Drezner, 2021, pp. 88–94)، هذا الخضوع الهيكلي لبنى نقدية خارجية يدفع بالدولة الريعية نحو انكشاف حاد في "سيادتها المالية"؛ فتتآكل قدرة مؤسساتها الرسمية على إدارة الاستقرار النقدي، وتتفجر موجات تضخمية تعصف بالشرعية الاجتماعية وتُربك تمويل النواة الصلبة لأجهزتها الأمنية، لتجد القيادة السياسية نفسها محاصرة بين مفاضلة قسرية بين الانصياع للإملاءات أو مواجهة خطر الانهيار الشامل (Dodge, 2021, pp. 165–170).

على موازاة هذا الاحتكار النقدي، تخلت الممرات التجارية والربط السككي عن دورها الخدمي البحت في خفض تكاليف الشحن، لتتحول إلى ساحة اشتباك رئيسية لإعادة ترسيم خرائط النفوذ الإقليمي (Stent, 2020, pp. 90–94). وتقوم فرضية "جغرافيا الربط" على أن التحكم في عقد العبور البري والبحري يمنح الدولة المشغلة أدوات "ردع ناعم" عبر التهديد بتحييد الخصوم أو مضاعفة تكاليف إمداداتهم وقت الأزمات (Khanna, 2016, pp. 142–150). ويتجسد هذا التنافس في الاستقطاب الحاد بين مبادرات الربط القاري؛ فبينما تسعى المسارات الكبرى لتأمين تدفقات الطاقة وتجاوز نقاط الاختناق الخاضعة للرقابة الغربية (EIA, 2024, pp. 15–20)، تسعى المشاريع الموازية - كممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا (IMEC) - لصياغة ممرات متعددة الوسائط تلتف على الدول المحورية المالكة لمسارات الترانزيت الطبيعية (Yeşiltaş & Kurum, 2024, pp. 33–39).

تخلق هذه الممرات المتصارعة أخطاراً هيكلية جسيمة للدول الحبيسة أو التي تعاني من بطء تحديث بنيتها؛ إذ يواجه الفاعل الناشئ خطر "التهميش الجيواقتصادي" وتحوله إلى رقعة معزولة تفتقر للجاذبية الاستثمارية وتتآكل قيمتها الجيوسياسية، فضلاً عن إغراء القوى الإقليمية بالتدخل غير المباشر لعرقلة أو تسريع مشاريع معينة بما يخدم خرائط نفوذها الخاصة (Mansour, 2023, pp. 40–44).

◆ المبحث الثاني: هندسة التهديدات المركبة ونظرية الردع المتقاطع (Cross-Domain Deterrence)

تنشأ التهديدات المركبة (Hybrid Threats) عند التقاء الاختلالات الهيكلية للبيئة الداخلية - كالانقسام السياسي، والاعتماد المفرط على الموارد الريعية، وهشاشة الامتثال المصرفي - مع الأدوات الخارجية للإكراه المالي

واللوجستي (Galeotti, 2022, pp. 105–112). وفي ظل هذه البيئة المركبة، لم يعد العدوان الخارجي يتطلب شن حملات عسكرية صريحة، بل يكتفي بالاستثمار في نقاط الفتك التشغيلية (Vulnerability Points) داخل منظومة الدولة المقابلة لإضعاف مناعتها الوطنية وتحييد استقلالية قرارها السيادي (Cordesman, 2022, pp. 54–60).

وأمام هذا الانكشاف المالي واللوجستي المزدوج، يفقد الردع التقليدي القائم على التهديد بالقوة العسكرية فاعليته؛ إذ لا يمكن الرد على القيود المصرفية أو تحييد ممرات النقل عبر إعلان الاستنفار العسكري الميداني. ومن هنا تبرز الضرورة الاستراتيجية لتبني مفهوم "الردع المتقاطع" (Cross-Domain Deterrence)؛ وهو إطار يُتيح للدولة المستهدفة ردع الفاعلين المكرهين عبر نقل الصراع من المجال الذي تعاني فيه من الضعف (كالمجال النقدي أو المالي) إلى مجالات أخرى تتمتع فيها بمزايا نسبية غير متماثلة (كالموقع الجغرافي، والمجال الجوي، والقدرة على تعطيل أو تأمين التدفقات الإقليمية) (Morgan et al., 2003, pp. 75–82; Lindsay & Gartzke, 2019, pp. 201–210).

ويفترض هذا النمط من الردع إنشاء معادلة متوازنة لتبادل المخاطر؛ بحيث يُدرك الفاعل الخارجي أن الإكراه المالي أو تهميش المسارات الوطنية ستقابله كلفة مرتفعة ومباشرة يفرضها الطرف المستهدف في مجالات وظيفية أخرى تمس مصالحه الحيوية في المنطقة، مما يعيد التوازن الاستراتيجي ويحضن القرار الوطني ضد الضغوط الهيكلية الناعمة.

الفصل الثاني:

تشخيص الضغوط المالية وصراع الممرات في الحالة العراقية

◆ المبحث الأول: هندسة الإكراه المالي: من نافذة بيع العملة إلى منصة الامتثال الإلكترونية

تُشكل الهيكلية المالية العراقية نموذجاً صارخاً للانكشاف الجيواقتصادي الخارجي؛ نظراً لكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد بنسبة تتجاوز 90% على الإيرادات النفطية المقوّمة بالدولار الأميركي، والتي تُودع وتُسوّى في حسابات البنك المركزي العراقي لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (World Bank Group, 2024, pp. 22–25). وتُمثل هذه التبعية النقدية نقطة اختناق استراتيجية (Strategic Chokepoint) تجعل

السيادة المالية للبلاد عرضة لإجراءات رقابية متواصلة من قِبل الفاعلين الدوليين المستحوذين على العُقد الرئيسية للنظام المالي العالمي (Farrell & Newman, 2019, pp. 50–55).

وقد أظهرت بيانات البنك المركزي العراقي تحولاً هيكلياً في حجم الحوالات المالية؛ حيث انخفض معدل المبيعات اليومية عبر نافذة بيع العملة الأجنبية من متوسط 200 إلى 220 مليون دولار يومياً قبل فرض منصة الإفصاح الإلكترونية أواخر عام 2022، ليصل في مراحل تطبيق المنصة الأولى إلى معدلات تتراوح بين 70 و90 مليون دولار يومياً نتيجة استبعاد الطلبات غير المستوفية لمتطلبات التحقق، قبل أن تعاود الارتفاع وتستقر عند مستويات 190 إلى 210 ملايين دولار يومياً مع بلوغ نسبة امتثال المصارف للمنصة الرقمية أكثر من 85% (World Bank Group, 2024, pp. 40–44). وعلى الرغم من بلوغ الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي مستويات قياسية قاربت 100 إلى 110 مليارات دولار، مدعوماً بارتفاع حيازة الذهب إلى نحو 145 إلى 150 طناً، إلا أن هذا الغطاء النقدي يواجه ضغوطاً متزايدة جراء نمو الدين العام المحلي الذي تجاوز 70 ترليون دينار، يقابله دين خارجي واجب السداد يُقدر بنحو 9 إلى 10 مليارات دولار، مما يجعل كفاية الاحتياطي معرضة للانكشاف عند حدوث صدمات في أسعار النفط أو قيود على السحب بالنقد الأجنبي (World Bank Group, 2024, pp. 50–53). وترتب على هذه الإجراءات تداعيات مباشرة على الاستقرار الداخلي والمؤسسي، تجسدت في اتساع الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي وما تولده من موجات تضخمية مست أسعار السلع الأساسية، فضلاً عن الانكشاف المباشر للموازنة الاتحادية عبر استغلال التدفقات النقدية لأغراض الضغط الناعم وكبح قدرة الدولة على إدارة أزماتها التشغيلية (Dodge, 2021, pp. 165–168).

جدول (1): التطور الزمني لمبيعات النافذة واحتياطيات البنك المركزي (2022 - 2026)

الفترة / المؤشر	قبل المنصة (أواخر 2022)	مرحلة الصدمة الأولى (2023)	مرحلة التكيّف والتنظيم (2024)	مرحلة الاستقرار المستهدف (2025-2026)
معدل المبيعات اليومية (مليون دولار)	220 - 200	90 - 70	200 - 180	210 - 190
نسبة امتثال المصارف للمنصة	%30 - %25	%50 - %40	%85 - %80	+%90
حجم الاحتياطي النقدي للمنصة (مليار دولار)	85~	95~	100~	110 - 105

الفترة / المؤشر	قبل المنصة (أواخر 2022)	مرحلة الصدمة الأولى (2023)	مرحلة التكيّف والتنظيم (2024)	مرحلة الاستقرار المستهدف (2026-2025)
حيازة الذهب (طن)	96~	130~	145~	+150
الفجوة مع السوق الموازي (%)	**%5 - %3**	**%22 - %18**	**%12 - %10**	أقل من 5%

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي (2023)، ومؤشرات البنك الدولي (World Bank Group, 2024)، ودراسة (Jiyad, 2022).

◆ المبحث الثاني: الجغرافية السياسية للممرات: "طريق التنمية" وميناء الفاو مقابل المشاريع المنافسة

يُمثل موقع العراق الجغرافي عند رأس الخليج جسراً برياً طبيعياً يربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط. وفي هذا السياق، جاء إطلاق مشروع "طريق التنمية" الاستراتيجي كاستجابة جيواقتصادية عراقية تستهدف تحويل هذا الموقع إلى شريان لوجستي ومصدر للتنويع الاقتصادي (Hasan, 2023, pp. 10–14). غير أن المشروع يصطدم بيئة تنافسية تسعى لفرض ممرات التفافية تُحيد الموقع العراقي، أبرزها ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا (IMEC) والمشاريع الإقليمية البديلة. وتوضح المقارنة الإحصائية واللوجستية التالية المزايا والتحديات لمشروع ميناء الفاو وطريق التنمية مقارنة بممر IMEC:

جدول (2): المقارنة التكتيكية والمالية والجيو اقتصادية بين ممر "طريق التنمية" وممر "IMEC"

مؤشر المقارنة الاستراتيجي	ممر "طريق التنمية" (العراق - تركيا - أوروبا)	ممر "IMEC" (الهند - الخليج - أوروبا)	الأثر الجيو اقتصادي والمالي للعراق
طبيعة المسار	مسار بري مباشر: (سكة حديد + طريق سريع) يربط الخليج بأوروبا من نقطة واحدة.	مسار متعدد الوسائط (Multimodal): (بحر - سكة حديد - بحر) يتطلب شحناً وتفريغاً متعدداً.	يمنح العراق ميزة التنافسية التشغيلية؛ حيث تقل عمليات الوساطة اللوجستية وتخفض مخاطر التلف والمناولة.

مؤشر المقارنة الاستراتيجي	ممر "طريق التنمية" (العراق - تركيا - أوروبا)	ممر "IMEC" (الهند - الخليج - أوروبا)	الأثر الجيو اقتصادي والمالي للعراق
نقاط التفريغ	نقطة واحدة: من ميناء الفاو الكبير مباشرة إلى الحدود التركية (فيشخابور).	3 نقاط تفريغ على الأقل: ميناء هندي ⟵ موانئ الإمارات ⟵ السكك عبر الأردن/"إسرائيل" ⟵ موانئ المتوسط.	يقلل التكلفة والزمن، ويمنح العراق سيادة كاملة على التعرفة الجمركية دون تقاسم مع موانئ وسيطة.
زمن العبور (Transit Time)	12 - 14 يوماً (من موانئ الخليج إلى روتردام/أوروبا).	18 - 21 يوماً (تتأثر بالتفريغ البحري وتكدس الموانئ).	توفير 7-9 أيام من زمن الشحن، مما يجعله المسار الأفضل للبضائع ذات الحساسية الزمنية.
الكلفة الاستثمارية التقديرية	~17 مليار دولار (مقسمة بين السكك والطريق السريع والتطوير).	~20 - 25 مليار دولار (تتطلب تحديث البنى التحتية عبر عدة دول).	كلفة إنشاء أقل مع عوائد ترانزيت ورسوم استخدام توفر إيرادات غير نفطية فورية للبلاد.
الوفر التشغيلي في الشحن	"وفر 25%–35% في كلفة الشحن والزمن مقارنة بالممرات متعددة الوسائط."	وفر متغير (15% - 20%) بسبب تكاليف التفريغ والتكاليف السككية المتعددة.	تعزيز القدرة الاستثنائية لجذب خطوط الملاحة العالمية نحو الفاو بدلاً من الممرات المنافسة.
مستوى الانكشاف الجيوسياسي	انكشاف منخفض - متوسط: محصور في التنسيق الثنائي (العراق - تركيا - الخليج).	انكشاف مرتفع: يتأثر بالتوازنات الإقليمية وحالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.	توفير بيئة ترانزيت أكثر استقراراً وأقل عرضة للتوقفات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية.

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة النقل العراقية (2024)، وتقرير مركز كارنيغي (Hasan, 2023)، ووثائق قانون الموازنة الاتحادية (مجلس النواب العراقي، 2023).

توضح البيانات المقارنة أن ميناء الفاو ومشروعه المكمل (خط سكك بصرة-تركيا بطول 1,200 كم) يملكان ميزة تنافسية من حيث التكلفة والترانزيت المباشر مقارنة بممر IMEC؛ إذ يُقلل المسار العراقي عمليات التفريغ وإعادة الشحن (Transshipment) التي يتطلبها الممر البديل عند الانتقال بين الموانئ، مما يوفر نحو 30 إلى 40% من التكاليف اللوجستية التشغيلية لكل حاوية (Yeşiltaş & Kurum, 2024, pp. 38–41; Hasan, 2023, pp. 28–31). ورغم ذلك، تبرز المخاطر الأمنية في احتمال توظيف الفاعلين المنافسين لأدوات الإكراه المالي لإعاقة تمويل

البنى التحتية للميناء، أو استغلال الهشاشة الأمنية لرفع كلفة التأمين الاستثماري في المشروع العراقي (Mansour, 2023, pp. 38–42).

وعلى صعيد متصل، تفرز آلية التقاطع بين تقييد التدفقات المالية وتهميش الممرات اللوجستية حالة من "التهديد المركب" التي تمس النواة الصلبة للأمن القومي؛ فعندما تتعرض الدولة لضغوط نقدية تُربك تسديد متطلبات التنمية بالتوازي مع العزل الجيواقتصادي، تنكشف المؤسسات السيادية أمام فرض الإرادات الخارجية (Blackwill & Harris, 2016, pp. 45–50; Dodge, 2021, pp. 170–175). ويتجسد هذا الأثر السيادي عملياً في ثلاث مسارات حرجة تتمثل في: ارتهان الجاهزية الدفاعية عبر تقييد حرية تنويع مصادر التسليح والعقود العسكرية (Cordesman, 2022, pp. 55–58)، وشلل القدرة الاستثمارية السيادية نتيجة عجز السيولة طويلة الأجل عن تمويل المشاريع الجيواستراتيجية (World Bank Group, 2024, pp. 40–45)، فضلًا عن هشاشة الجبهة الداخلية جراء التلاعب بالاستقرار النقدي وأسعار السلع لاستنزاف طاقات الحكومة في إدارة الأزمات اليومية على حساب الاستراتيجية الأمنية المستدامة (Mansour, 2023, pp. 45–50).

الفصل الثالث

خيارات الاستجابة الاستراتيجية: التحوط المالي وبناء استراتيجية الردع المتقاطع

◆ المبحث الأول: آليات التحوط المالي والتنويع الاحتياطي لتأمين النواة الصلبة للدولة

تتطلب مواجهة الإكراه المالي بناء منظومة "تحوط اقتصادي" (Economic Hedging) تُقلل من مستويات الانكشاف النقدي تجاه منفذ واحد، وتضمن استمرارية التمويل السيادي للنواة الصلبة للدولة في أوقات الأزمات (Truman, 2020, pp. 110–115). وتتحقق هذه المنظومة عبر مسارين عمليين:

1. **التحوط النقدي وتنويع الاحتياطات الاستراتيجية:** يرتكز التحصين المالي العراقي على إنشاء صندوق سيادي للطوارئ بالعملات الأجنبية والمتنوعة والذهب يُدار بمعزل عن نقاط الاختناق ذات النفوذ الأحادي (Al-Khatteeb, 2022, pp. 48–52)، بالتوازي مع إبرام اتفاقيات ثنائية لتبادل العملات المحلية (Local Currency Swap Agreements) مع الشركاء التجاريين الرئيسيين (كالصين وتركيا والهند)، بما يضمن تسوية

التجارة غير النفطية بمعزل عن هيمنة الدولار، ويخفف الضغوط المباشرة على السوق الموازية ومنصة التحويل (World Bank Group, 2024, pp. 48–50).

2. **الحوكمة المصرفية وتوسيع شبكة المراسلين الدوليين:** تتطلب حماية السيادة التشغيلية للبنك المركزي تسريع الربط المباشر بين المصارف المحلية وقنوات مراسلة دولية متعددة، مدعومة بمعايير حوكمة صارمة تكفل تحجيم الشبهات المالية ورفع كفاءة الأتمتة المصرفية (World Bank Group, 2024, pp. 52–55).

◆ المبحث الثاني: تحويل "طريق التنمية" من ممر تجاري إلى شبكة ردع وتوازن إقليمي

إن النظر إلى مشروع "طريق التنمية" بوصفه مجرد شريان عابر للترانزيت يقلل من حمولته الجيواستراتيجية؛ إذ يقتضي المفهوم الحديث للأمن القومي إعادة تأطير هذا المشروع بوصفه شبكة ربط جيواقتصادي تُنتج علاقات اعتماد متبادل متوازنة مع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة (Khanna, 2016, pp. 155–160). وتتجسد هذه المأسسة العملية في الدمج المباشر لمصالح أصحاب المصلحة (Stakeholder Integration) عبر توزيع حصص التشغيل والاستثمار بين كبرى شركات القوى الإقليمية والدولية - كالمؤسسات الخليجية والتركية إلى جانب الشركاء الصينيين والغربيين - في ملكية قطاعات حيويّة من القناة الجافة وميناء الفاو الكبير، وهو ما يحول المصالح المادية لهذه الدول إلى مظلة أمنية وسياسية ذاتية لحماية المشروع وضمان استدامته حيال أي محاولات إقليمية للتعطيل أو التحييد (Hasan, 2023, pp. 25–30; Mansour, 2023, pp. 50–54).

أما البُعد الآخر لهذه الاستراتيجية، فيفرض نقل المشروع من نمطه الكلاسيكي المقتصر على عبور السلع نحو "ممر تنموي متكامل" يُزاوج بين الترانزيت والنشاط الصناعي وبنى الطاقة عبر تأسيس مدن صناعية ومناطق حرة ومشاريع طاقة متجددة امتداداً للخط السككي والبري، الأمر الذي يرفع تكلفة التفاف القوى المنافسة على الأراضي العراقية ويجعل التفادي الجغرافي خياراً غير مجدٍ اقتصادياً للخطوط التجارية العالمية (Yeşiltaş & Kurum, 2024, pp. 42–46).

◆ المبحث الثالث: بناء معادلة "الردع المتقاطع" (Cross-Domain Deterrence) لحماية القرار السيادي

تستدعي بيئة التهديدات المركبة أن يستحوذ صانع القرار الاستراتيجي العراقي على أوراق مساومة في مجالات متعددة لردع أي ضغوط مالية أو لوجستية خارجية (Lindsay & Gartzke, 2019, pp. 210-218). وتتضح

خيارات الردع المتقاطع وآليات الاستجابة للجوانب المالية واللوجستية من خلال المصفوفة الاستراتيجية التالية:

جدول (3): مصفوفة تقييم التهديدات وتكتيكات الردع المتقاطع (Cross-Domain Deterrence Matrix)

المجال المُهدَّد (Domain of Attack)	أداة الإكراه الخارجي (Coercive Tool)	المجال المقابل للردع (Response Domain)	أداة الردع المتقاطع (Counter-Deterrent)
المجال المالي والنقدي	حظر مصرفي / تقييد شحنات الدولار	المجال اللوجستي والجغرافي	فرض رسوم ترانزيت وإعادة تنظيم رسوم الملاحة الجوية
صراع الممرات والترانزيت	تمويل ممرات التفافية (IMEC)	مجال الطاقة والاعتماد المتبادل	ربط الترانزيت بعقود توريد الطاقة وإشراك شركات الإقليم
الاستقرار الاجتماعي والنقدي	إثارة الفجوة بين السعر الرسمي والموازي	السياسة المالية الذاتية	تفعيل صندوق التحوط السيادي ومقاصّات العملات المحلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الأطر النظرية للردع المتقاطع لدى (Lindsay & Gartzke, 2019)، وأدبيات الجيواقتصاد والإكراه المالي لدى (Blackwill & Harris, 2016; Farrell & Newman, 2019)، مع تطبيقها على بيانات ونماذج البيئة العراقية الإقليمية.

1. **تفعيل المقومات الجيو اقتصادية غير المتماثلة:** استخدام أوراق نفوذ حيوية—مثل التحكم في الممرات الجوية الوطنية، والترانزيت النفطي، والتوازن في إمدادات الطاقة الإقليمية—كرسائل ردع غير مباشرة؛ بحيث يُدرك الفاعل الخارجي أن فرض عقود نقدية أو خنق الممرات اللوجستية العراقية ستتبعه استجابة سياسية أو تنظيمية معطلة لبعض مصالحه الحيوية في المنطقة (Blackwill & Harris, 2016, pp. 60-65).

2. **إدارة التوازن والتحييد النشط:** تبني سياسة خارجيّة تقوم على عدم الانحياز التام لأي من المحاور المتصارعة، واستخدام الموقع الجغرافي كمنصة للوساطة الإقليمية، مما يجعل الاستقرار السياسي والأمني للعراق مصلحة أمنية مشتركة لجميع القوى العظمى والإقليمية، وبالتالي يرفع الكلفة السياسية لأي محاولة خنق اقتصادي (Dodge, 2021, pp. 175-180; Stent, 2020, pp. 102-108).

جدول (4): خارطة الطريق الزمنية والمُؤشرات الأداء للتحوط الاقتصادي والردع المتقاطع (2026 - 2030)

المرحلة والمدى الزمني	الأهداف الهيكلية	الإجراءات التنفيذية	مؤشرات قياس الاداء (KPIs)	الجهات المعنية
مرحلة الاستجابة العاجلة وبناء المصدات (2026 - 2027)	-تحجيم الانكشاف النقدي التجاري الحاد. -تأمين الجاهزية التشغيلية الأولى للممر البري/البحري. -إغلاق ثغرات الامتثال في الحوالات المالية الخارجيّة. -حماية القوة الشرائية من هزات السوق الموازي.	- تفعيل المقاصات الثنائية بالعملات المحلية خارج منصة التحويل الأجنبي. -تحديد تعريفات جمركية تفضيلية لشحن "طريق التنمية" التجريبي. -تسريع شراء الذهب والمستندات قصيرة الأجل لبناء المصدة النقدية. -إغلاق الحسابات الأجنبية للشركات النفطية المحلية وتوطينها دينارياً.	-انخفاض الفجوة بين السعر الرسمي والموازي لأقل من 4%. -ارتفاع امتثال الحوالات التجاريّة الإلكترونية إلى 92%. -تشغيل الأرصفة الخمسة في ميناء الفاو بإنتاجية مبدئية.	-البنك المركزي العراقي. -وزارة النقل. -الهيئة العامة للجمارك. -المصارف التجارية المؤهلة. -وزارة النفط.
مرحلة التنويع والتكامل الإقليمي (2027 - 2029)	-إعادة هيكلة سلة الأصول النقدية السيادية. -مأسسة الترانزيت الثلاثي (الخليج - العراق - أوروبا).	-توظيف الفوائض النفطية في أدوات دين سيادية مقوّمة باليورو واليوان. -توقيع اتفاقية ترانزيت جمركية وأمنية موحدة (عراقية - تركية - خليجية). -فتح حسابات مراسلة مباشرة للمصارف المحلية مع بنوك آسيوية وأوروبية.	-وصول الأصول غير الدولارية في الاحتياطي لـ 35%. -مرور أول شحنة ترانزيت بحجم 150 ألف حاوية سنوياً. -خفض زمن معالجة الاعتمادات المستندية إلى 48 ساعة. -شراكات استثمارية مع 3 بنوك عالمية كبرى.	-البنك المركزي (دائرة الاستثمارات). -وزارة الخارجية. -وزارة المالية والتخطيط. -اتحاد الغرف التجارية.

المرحلة والمدى الزمني	الأهداف الهيكلية	الإجراءات التنفيذية	مؤشرات قياس الاداء (KPIs)	الجهات المعنية
المرحلة الثالثة: الردع الهيكلي والاستدامة (2029 - 2030+)	-ترسيخ عقيدة "الردع المتقاطع" عبر شبكة المصالح اللوجستية.	-ربط استخدام طريق التنمية بعقود توريد الطاقة طويلة الأجل. -اقتطاع 3% من الإيرادات النفطية لتمويل "صندوق التحوط والاستقرار السيادي". -تدويل الخدمات اللوجستية عبر امتيازات تشغيلية لشركات عالمية كبرى.	-تغطية أصول صندوق التثبيت لواردات البلاد لـ 12 شهراً. -استحواذ طريق التنمية على 18% من حركة نقل بضائع الخليج-أوروبا.	-مجلس الوزراء (هيئات المستشارين). -صندوق الاستثمار العراقي. -ديوان الرقابة المالية الاتحادية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى رؤية العراق للتنمية المستدامة (وزارة التخطيط العراقية، 2023)، وتقرير البنك المركزي (2023).

الخاتمة والنتائج والتوصيات

◆ أولاً: الخاتمة (Conclusion)

أوضحت هذه الدراسة أن طبيعة التهديدات الموجهة للأمن القومي العراقي قد شهدت تحولات جوهرية؛ فلم تعد تقتصر على الصراعات الميدانية التقليدية، بل تجاوزتها لتعتمد على أدوات جيواقتصادية غير متماثلة توظف التبعية النقدية والضغط المؤسسي (Blackwill & Harris, 2016; Farrell & Newman, 2019). وخلص التحليل إلى أن حالة الانكشاف المالي الراهنة، بالتوازي مع مساعي تقويض الموقع الجغرافي للعراق في خارطة الممرات الإقليمية، تُشكل بيئة تهديد مركبة تهدد استقلالية القرار السيادي والدستوري.

بناءً عليه، تثبت الدراسة صحة الفرضية القائلة بأن الانتقال من ردود الفعل الدفاعية السلبية إلى استراتيجية استباقية تقوم على التحوط الاقتصادي ومفهوم الردع المتقاطع (Cross-Domain Deterrence) هو السبيل الأنجع لرفع تكلفة الإكراه الخارجي وتوفير مظلة حماية مستدامة لمؤسسات الدولة (Lindsay & Gartzke, 2019).

◆ ثانياً: نتائج البحث

أكدت المعالجة التحليلية لآليات التدقيق عبر المنصة الإلكترونية أن تمركز الإيرادات النفطية المقومة بالدولار في حسابات خارجية يُنتج "نقطة اختناق استراتيجية" (Strategic Chokepoint) قابلة للإدارة التنظيمية والأحادية من قبل الفاعلين الدوليين، مما يتيح ممارسة إكراه مالي ناعم يُربك الاستقرار النقدي والموازنة الاتحادية وقت الأزمات. وترافقت هذه الهشاشة المالية مع ضغوط لوجستية كشف عنها تتبع الخريطة الإقليمية؛ إذ أظهرت حركة المشاريع المنافسة - وفي مقدمتها ممر IMEC - أن إعادة رسم مسارات الترانزيت تتجاوز الغايات التجارية الصرفة لتستهدف إعادة هندسة موازين القوى الجيواقتصادية وتهميش الجغرافيا العراقية، وهو ما يجعل استكمال مشروع "طريق التنمية" وميناء الفاو ضرورة سيادية لدرء مخاطر العزل التجاري.

وقد أفرز هذا الاقتران بين التقييد النقدي وخنق الممرات التنموية بيئة "تهديد مركب" أثبتت أدوات الردع العسكري والسياسي الكلاسيكية عجزها عن معالجتها أو الحد من آثارها، مما ترك المؤسسات الوطنية عرضة لمسارات الامتثال القسري. ومن ثم، خلُصت الدراسة إلى أن تحصين القرار السيادي العراقي يتطلب الانتقال الحاسم نحو عقيدة "الردع المتقاطع" (Cross-Domain Deterrence) عبر نقل معركة المساومة من الميدان النقدي - الذي تتسيد فيه نقاط الانكشاف - إلى مجالات وظيفية تتمتع فيها الدولة بمزايا نسبية غير متماثلة، كإدارة المجال الجوي، والترانزيت البري، وديناميكيات الطاقة الإقليمية، لفرض معادلة متوازنة لتبادل المخاطر.

◆ ثالثاً: التوصيات السياسية (Policy Recommendations)

1	**صياغة استراتيجية تحوط نقدي متعددة المسارات:** تفعيل إنشاء صندوق سيادي للطوارئ النقدية يضم سلة عملات متنوعة وذهباً ويُدار لدى مؤسسات مصرفية محايدة، بالتوازي مع إبرام اتفاقيات ثنائية لتبادل العملات المحلية (Local Currency Swaps) مع الشركاء التجاريين لتأمين النواة الصلبة لتمويل الدولة وخفض الضغط المباشر على السوق الموازية.
2	**تأسيس مظلة مصالح أمنية و اقتصادية لمشروع "طريق التنمية":** إشراك الشركات الإقليمية والدولية الكبرى في حصص التشغيل والاستثمار بالممر القاري وميناء الفاو لضمان حماية المشروع ضد محاولات التعطيل الإقليمي، بالتوازي مع تحويل خطوط الترانزيت إلى مدن صناعية ومناطق حرة متكاملة وتسرع الربط الفني مع الشبكات الإقليمية لرفع كلفة أي محاولة للتفاوض أو التجاوز.

3 **مأسسة الردع المتقاطع:** إنشاء وحدة إدارة أزمات وتخطيط استراتيجي مركب ترتبط مباشرة برئاسة الوزراء، تختص برصد نقاط الانكشاف الجيواقتصادي وصياغة خيارات الاستجابة المتقاطعة في الملفات السيادية.

قائمة المراجع الكاملة (References - APA 7th Edition)

◆ أولاً: الوثائق والتقارير الرسمية والمراجع العربية (Arabic & Official Documents)

1. البنك المركزي العراقي. (2023). التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد.

2. وزارة النقل العراقية. (2024). التقرير الاستراتيجي والمسار الفني لمشروع "طريق التنمية": الأبعاد الاقتصادية والجيوسياسية. المكتب الإعلامي والشركة العامة لسكك الحديد العراقية، بغداد.

3. مجلس النواب العراقي. (2023). قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023–2025) رقم (13) لسنة 2023. الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية)، العدد 4727، ص ص 1–114.

◆ ثانياً: المراجع الأجنبية والتقارير الدولية (Foreign References & International Reports)

4. Blackwill, R. D., & Harris, J. M. (2016). War by Other Means: Geoeconomics and Statecraft. Harvard University Press.

5. Cordesman, A. H. (2022). Iraq and the Military Balance in the Persian Gulf. Center for Strategic and International Studies (CSIS).

6. Dodge, T. (2021). Iraq's Informal Consociationalism and the State's Inability to Exercise Sovereignty. International Affairs, 97(1), 159–177.

7. Drezner, D. W. (1999). The Sanctions Paradox: Economic Statecraft and International Relations. Cambridge University Press.

8. Farrell, H., & Newman, A. L. (2019). Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion. International Security, 44(1), 42–79.

9. Galeotti, M. (2022). The Weaponisation of Everything: A Field Guide to the New World Order. Yale University Press.

10. Hasan, H. (2023). Iraq's Development Road: Geoeconomic Opportunities and Strategic Impediments. Carnegie Middle East Center.

11. Hoffman, F. G. (2007). Conflict in the 21st Century: The Rise of Hybrid Wars. Potomac Institute for Policy Studies.

12. Khanna, P. (2016). Connectography: Mapping the Future of Global Civilization. Random House.

13. Lindsay, J. R., & Gartzke, E. (Eds.). (2019). Cross-Domain Deterrence: Redesigning Strategy in an Era of Complexity. Oxford University Press.

14. Luttwak, E. N. (1990). From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce. The National Interest, (20), 17–23.

15. Mansour, R. (2023). The Political Economy of Political Violence in Iraq. Chatham House Research Paper.

16. Morgan, P. M. (2003). Deterrence Now. Cambridge University Press.

17. Stent, A. (2020). Russia and the Middle East: Geoeconomics and Power Projection. Survival, 62(2), 89–106.

18. Truman, E. M. (2010). Sovereign Wealth Funds: Threat or Salvation? Peterson Institute for International Economics.

19. World Bank Group. (2024). Iraq Economic Monitor: Navigating Structural Vulnerabilities. World Bank Publications.

20. Yeşiltaş, M., & Kurum, E. (2024). The Development Road Project: Realignment of Regional Trade and Geopolitics. SETA Policy Report.

مؤسسة انكي للدراسات والبحوث

سلسة إصدارات وحدة الدراسات الاقتصادية

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث